منظمة العمل العربية

المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية المدمرة على منظمات أصحاب الأعمال والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى
في الجولان السوري المحتل والجزء المحتل في جنوب لبنان

تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية لعام 2013

مقدم إلى :

الدورة (102) لمؤتمر العمل الدولي

(جنيف ، يونيو / حزيران 2013)

◙ مقدمـــة :

يأتى هذا التقرير فى إطار الجهود المتواصلة التى تبذلها منظمة العمل العربية لفضح الممارسات الإسرائيلية التى تتنافى فى مجملها مع الأحكام الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان العربى فى الأراضى العربية المحتلة ، وذلك منذ صدور قرار مؤتمر العمل الدولى عام 1980 بتقديم تقرير سنوى حول المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية المدمرة على منظمات أصحاب الأعمال والعمال فى فلسطين والأراضى العربية المحتلة الأخرى ، حيث يتضمن التقرير نماذج على سبيل المثال لا الحصر من الممارسات والأعمال اللا إنسانية والتمييزية التى تقوم بها السلطات الإسرائيلية فى فلسطين والأراضى العربية المحتلة فى الجولان السورى المحتل والجزء المحتل فى جنوب لبنان .

وإذا كانت إقامة المستوطنات الإسرائيلية تعد خرقا لأحكام القانون الدولى بكل مبادئه ولميثاق الأمم المتحدة ، فقد تصاعدت وتيرة الاستيطان الإسرائيلى هذا العام بشكل غير مسبوق واستمر الاحتلال الإسرائيلى فى مصادرة الأراضى العربية وطرد سكانها الأصليين من منازلهم وتعرضهم للعقاب الجماعى والشروع فى إقامة مستوطنات عليها ونهب الموارد الطبيعية وبناء جدار الفصل العنصرى وإقامة الحواجز وعرقلة عبور الأفراد والبضائع ، كما استمرت سلطات الاحتلال فى ممارسة سياستها العنصرية القمعية بحق العمال العرب فى فلسطين والأراضى العربية المحتلة وما يتعرضون له من ظلم وقهر وعقاب جماعى وفرض القيود على حرية العمل والتنقل وعدم مراعاة معايير الصحة والسلامة المهنية فى الأعمال التى يمارسونها إضافة إلى الانتهاكات المستمرة والتحايل فى سلب حقوق العمال الفلسطينيين واتباع سياسات تمييزية عنصرية بحق العمال العرب متجاهلة عن عمد وإصرار كافة القوانين والاتفاقات الدولية والمبادئ الصادرة عن منظمة العمل الدولية واتفاقية جنيف لعام 1949 ، الأمر الذى يستلزم وقفة من المجتمع الدولى لفضح هذه الممارسات وأهمية احترام حقوق العمال وأصحاب الأعمال العرب وحرياتهم للتوصل إلى السلام العادل فى الشرق الأوسط بضوابطه المتفق عليها دوليا بانسحاب قوات الاحتلال من فلسطين والجولان السورى والجزء المحتل من جنوب لبنان وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .

ونحن على يقين بأنه مهما تصاعدت ممارسات قوى البغى والعدوان والاستعمار الإسرائيلى فإن الانتصار هو حليف الشعوب الصامدة الأبية ذات الإرادة الصلبة وأن الشعب العربى فى فلسطين والجولان السورى والجزء المحتل من جنوب لبنان سيدحر الاحتلال ويسترد حقوقه المسلوبة بسواعد وعزيمة أبنائه ووقوف كل القوى الدولية المحبة للسلام العالمى إلى جواره ، وقد بدت بشائر النصر تظهر فى الأفق بقبول دولة فلسطين كعضو مراقب فى منظمة الأمم المتحدة العام المنصرم ، وستتوالى الانتصارات فى قابل الأيام بإذن الله لترفرف راية الحرية على كامل الأراضى العربية المحتلة.

أحمد محمد لقمان

المدير العام لمنظمة العمل العربية

ابيدش

ط / عبد المنعم

القسم الأول

تقرير حول الآثار المدمرة للاحتلال العسكري والاستيطان الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على منظمات أصحاب الأعمال والعمال في الأراضي الفلسطينية المحتلة لعام 2012

تقرير حول المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية

على الأراضي الفلسطينية وقطاع العمل خلال العام 2012

يمثل النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية احد اخطر الممارسات الإسرائيلية الهادفة إلى منع قيام دولة فلسطين قابلة للحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتعمل مختلف الأجهزة والمؤسسات والمنظمات الإسرائيلية بتوجيه مباشر ودعم رسمي من الحكومة الإسرائيلية على تنفيذ برنامج منهجي للتوسع الاستيطاني في مختلف المناطق الفلسطينية بحيث تتحول شبكة الاستيطان وما يرافقها من تغيرات طبوغرافية وديمغرافية إلى عائق حقيقي أمام إمكانية قيام دولة فلسطين ذات تواصل جغرافي.

ولا يقتصر تأثير حركة الاستيطان الإسرائيلي على زعزعة الاستقرار السياسي والأمني للمناطق التي تشملها حركة الاستيطان ، فحسب بل تمتد آثاره المدمرة لتشمل التوازن الاجتماعي – الاقتصادي – البيئي ، القائم في المجتمع الفلسطيني والأراضي الفلسطينية من حيث إعاقتها لتنمية المجتمع الفلسطيني وتقطيع أواصله وسلبها لمصادره الطبيعية، وتلويث بيئته إضافة لكونه أداة للسيطرة على المجتمع الفلسطيني وتدميره واستخدام تلك المستوطنات قواعد انطلاق للجيش الإسرائيلي في حربه المستمرة ضد الشعب الفلسطيني.

وانطلاقا من هذا الفهم يعرض هذا التقرير في جزء منه التطورات الميدانية على واقع الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية مع التركيز على تقديم وصف كمي لعدد من المؤشرات الإحصائية الأساسية المتعلقة بالمستوطنات والمستوطنين .

أولاً : واقع الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية

1- المستوطنات :

تشير البيانات إلى أن عدد المستوطنات في الضفة الغربية قد بلغ 144 مستوطنة وذلك في نهاية العام 2012 بالإضافة إلى 251 بؤرة استيطانية. وقد أشارت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012 إلى أن عدد المستعمرات الريفية في الضفة الغربية حسب الايدولوجيا السائدة 94 مستعمرة منها : 33 دينية ، و36 علمانية ، و8 مختلطة ، و17 مستعمرة غير مبين. كما أشارت البيانات إلى أن عدد المستعمرات الريفية والحضرية حسب التصنيف وتبعيتها هي: 144 مستعمرة منها : 123 مستعمرة تابعة لمجلس ، و21 مستعمرة تم ضمها إلى إسرائيل.وأشارت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أيضا إلى أن عدد المستعمرين في المستعمرات الريفية في الضفة الغربية بلغ 60312 مستعمر منهم : 32,096 متدين ، و11955 علماني،و8887 مختلط ، و7334 غير مبين .

وقد مر الاستيطان الإسرائيلي بأربعة مراحل وهي :

- **المرحلة الأولى 1967 – 1976** : تم فيها تأسيس المستوطنات بصورة انتقائية ضمن سياسة استيطان تعتمد على الكيف وليس الكم وتركزت المستوطنات في القدس والغور وذلك بوحي من خطة ألون .

المرحلة الثانية 1977 – 1984 : شهدت هذه المرحلة صعود حزب الليكود وتزايد نفوذ حركة غوش ايمونيم الاستعمارية إضافة إلى عقد اتفاقية كامب ديفيد مع مصر وما تبعها من إخلاء مستوطنات شبه جزيرة سيناء . وقد شهدت هذه المرحلة طفرة في بناء المستوطنات والتوسع في انتشارها الأفقي .

- **المرحلة الثالثة 1985 – 1990** : عادت في هذه المرحلة وتيرة الاستيطان – من حيث الكم – إلى ما يشبه المرحلة الأولى .

- **المرحلة الرابعة 1991 – 2011** : انخفضت وتيرة التوسع في تأسيس المستوطنات بصورة كبيرة ، ولم يبنى في الأعوام 1992 – 1995 ، 1999- 2011 أي مستوطنة جديدة ، وذلك للمرة الأولى منذ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ويعود ذلك إلى مسيرة السلام وما رافقها من ضغوط دولية على إسرائيل لتجميد الاستيطان ، وعدم وجود استقرار سياسي في إسرائيل خلال تلك المرحلة .(منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات، 2010) .

وللتعويض عن ذلك لجأت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال هذه الفترة إلى تسمين المستوطنات القائمة سواء من حيث السكان أو من خلال إقامة وإنشاء "أحياء" جديدة ضمن حدود المستوطنات القائمة . يضاف إلى ذلك البدء في إنشاء جدار الضم والتوسع في شهر حزيران من العام 2002 ، ذلك الجدار الذي رسمت حدوده كنتاج للمفاوضات الداخلية بين الحكومة الإسرائيلية وزعماء المستوطنين ، وبهذا تم ضم 88% من سكان المستوطنات إلى المنطقة الواقعة داخل الجدار **.وفي نفس الفترة اتسعت وتضاعفت هجمة الأذرع الاستيطانية من خلال إنشاء البؤر الاستيطانية حيث بلغ عددها الكلي 221 بؤرة في نهاي العام 2011 .**

ويشير تقرير حركة السلام الآن الى انه : ومنذ تشكيل حكومة نتنياهو في 31 آذار 2009 وحتى بداية عام 2013 فإن سياساتها وإجراءاتها في الضفة الغربية والقدس الشرقية تكشف بوضوح نيتها استخدام المستوطنات لتقويض حل الدولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني منهجيا وجعله مستحيلا.

ويضيف التقرير الى أن هذه السياسات والإجراءات شملت ما يلي:

(أ)البناء والمناقصات، والموافقة على البناء في المستقبل، والتخطيط لبناء مستقبلي في المستوطنات الواقعة في عمق الضفة الغربية، إلى الشرق من المسار المصادق عليه لجدار الفصل الإسرائيلي؛

(ب) مستوى قياسي من العطاءات، والموافقة على البناء في المستقبل، والتخطيط لبناء مستقبلي في المستوطنات في القدس الشرقية ،

(ج) البناء والمناقصات، والموافقة على البناء في المستقبل، والتخطيط لبناء مستقبلي في المستوطنات في كل من الضفة الغربية والقدس الشرقية التي يخلق توسعها مشكلة خاصة إن لم يكن مدمرة لأي اتفاق سلام مستقبلي؛

(د) اعتماد سياسة رسمية تفضل "تشريع" بناء المستوطنات غير الشرعية ، بما يقود الى المزيد من البناء غير القانوني والمزيد من البؤر الاستيطانية غير القانونية الجديدة، وإلى إنشاء مستوطنات جديدة للمرة الأولى منذ عقود،

(هـ) منح التمويل التفضيلي للمستوطنين والمستوطنات، بما في ذلك تمويل المشاريع التي تهدف لبناء الدعم بين الإسرائيليين للإبقاء على المستوطنات، بما في ذلك تلك الموجودة في عمق الضفة الغربية ، كجزء دائم من إسرائيل.

وقد أصدرت حركة السلام الآن بمناسبة قرب الانتخابات الإسرائيلية تقريرا موسعا عن النشطات الاستيطانية خلال فترة حكومة نتنياهو استخلصت منه ما يلي :

2- البناء في المستوطنات:

بدأت حكومة نتنياهو ببناء 6867 وحدة استيطانية جديدة في المستوطنات من بينها 2622 وحدة في مستوطنات معزولة موجودة شرق المسار المخطط للجدار الإسرائيلي ، و2217 وحدة في مستوطنات غرب المسار المقام من الجدار ، و2028 وحدة في مستوطنات موجودة ما بين المسار المخطط للجدار ومسار الجدار الفعلي.

3- إصدار مناقصات لبناء المستوطنات:

خلال فترة أول عامين من عمر حكومة نتنياهو فإنها امتنعت الى حد كبير عن إصدار المناقصات للبناء في المستوطنات في الضفة الغربية واكتفت بإصدار بعض المناقصات للبناء في المستوطنات في القدس الشرقية عددها 833 وحدة استيطانية.

وهذا يعكس الضغط الذي مارسته إدارة اوباما خلال فترة "التجميد" الاستيطاني عام 2009 لفترة 10 أشهر وانتهت في 26 أيلول 2010.

ومع انتهاء فترة "التجميد"أطلقت حكومة نتنياهو العنان لنشر مناقصات البناء الاستيطاني. فخلال فترة العامين الماضيين نشرت حكومة نتنياهو مناقصات لبناء 4469 وحدة استيطانية في المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

أضاف إلى ذلك فقد أعلنت حكومة نتنياهو خلال الأسابيع القليلة الماضية نيتها إصدار مناقصات لبناء 3000 وحدة إضافية ، وقد نشرت وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية قائمة مناقصات سيتم الإعلان عنها قريبا تتضمن بناء 1216 وحدة استيطانية إضافية في المستوطنات في الضفة الغربية والقدس.

4- التخطيط والمصادقة على بناء استيطاني

قامت حكومة نتنياهو بدعم والمصادقة على ما لا يقل عن 8730 وحدة استيطانية في مراحل مختلفة، من بينها 2753 وحدة في مستوطنات موجودة شرق المسار المخطط للجدار ، و4757 وحدة في مستوطنات موجودة بين المسار المقام من الجدار والمسار المخطط للجدار ، و1220 وحدة في مستوطنات موجودة غرب الجدار.

أضاف إلى ذلك فان هناك معلومات بأن حكومة نتنياهو صادقت على توسيع مستوطنة "بيت رومانو" في قلب مدينة الخليل.

5- المصادقة على مستوطنات جديدة

أقامت حكومة نتنياهو 10 مستوطنات جديدة في الضفة الغربية من خلال سياستها "تشريع"البؤر الاستيطانية غير القانونية ، إذ تم الإعلان عن 4 بؤر استيطانية كمستوطنات وهي "سنسانا، بروخين، ريحاليم، ونوفيه نحيميا" ، كما تمت المصادقة على 6 بؤر استيطانية على أنها "أحياء" في مستوطنات قائمة وهي" تل منشيه، شوفوت راحيل، متسبيه اشتموع، جفعات ساليت، المتان، والموقع الجديد للبؤرة الاستيطانية ميغرون. "

وقد سمحت حكومة نتنياهو بإقامة مستوطنة جديدة تدعى "ليشيم" باعتبارها " حي" في مستوطنة "عليه زهاف" الموجودة بالقرب من مدينة سلفيت في الضفة الغربية.

أضف إلى ذلك فقد صادقت الحكومة الإسرائيلية على إقامة مستوطنة جديدة في مدينة الخليل من خلال منح المستوطنين التصريح لشراء عقار متنازع عليه في المدينة وفي حال إتمام المشروع ستكون هذه المستوطنات الأولى في مدينة الخليل منذ سنوات الثمانينات.

أما فيما يتعلق بالمستوطنات الجديدة في وحول القدس الشرقية ، فقد أعلنت حكومة نتنياهو الشروع في تنفيذ المشروع "أي واحد" الذي سيضم 3426 وحدة ، كما انه للمرة الأولى منذ إقرار حكومة نتنياهو الأولى عام 1997 بناء مستوطنة "هار حوماه" فان حكومته الحالية صادقت على بناء مستوطنة جديدة في القدس الشرقية هي" جفعات همتوس."

6- البناء غير القانوني للمستوطنين

في 28 شباط 2011 أعلنت حكومة نتنياهو عن توجهها الجديد فيما يتعلق بالبناء الاستيطاني غير القانوني ، وبموجب ذلك فانه تسعى الحكومة الى تشريع، حيثما أمكن، كل البناء الاستيطاني غير القانوني بدلا من فرض القانون لمنع هذا البناء وهدمه.

وبموجب ذلك فقد انتعش البناء الاستيطاني في عهد حكومة نتنياهو إذ تم بناء 911 وحدة في بؤر استيطانية غير قانونية ، غالبيتها موجودة شرق المسار المخطط للجدار.

7- البناء في القدس الشرقية

أطلقت حكومة نتنياهو العنان للمصادقة على البناء والتخطيط للبناء في القدس الشرقية ما تسبب بسيل من المصادقات على عدد من المستوطنات التي تم التخطيط لها في العقدين الماضيين، إذا صادقت حكومة نتنياهو على 10031 وحدة استيطانية في عدد من المشاريع في القدس الشرقية، وأصدرت عطاءات لبناء 3531 وحدة في مستوطنات أخرى.

8- تمويل المستوطنات

تشير معطيات مكتب الإحصاء الإسرائيلي إلى أن الاستثمار في المستوطنات في الفترة ما بين 2009 و2011 زاد بما لا يقل عن 38% بواقع 3,7 مليار شيكل إسرائيلي.

9- عنف المستوطنين

وصلت اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين في فترة حكومة نتنياهو الى مستويات غير مسبوقة.

(منظمة التحرير الفلسطينية ، دائرة شؤون المغتربين ، المكتب الوطني القدس ، 2013)

ثانياً : المستوطنات في القانون الدولي

تعتبر إقامة المستوطنات في القانون الدولي بفروعه -بالإضافة إلى نقل سكان الدول المحتلة إلى الإقليم المحتل- مناقضة لكل المبادئ الدولية وميثاق الأمم المتحدة (ميثاق جنيف الرابع حول قوانين الحرب في عام 1949). ويفصل الميثاق سلسلة طويلة من المحظورات المفروضة على قوة الاحتلال. وجوهر الميثاق في هذه الحالة "يحظر على المحتل توطين سكانه في الأراضي المحتلة"، وهو ما أعادت التأكيد عليه العديد من قرارات الشرعية الدولية سواء في ذلك قرارات مجلس الأمن الدولي أو الجمعية العمومية، وبالتالي فإن خلق الأمر الواقع بالقوة لا يمكن أن يكسب حقا. وقد صدرت مجموعة من القرارات الشرعية الدولية بتأكيد ذلك وإنكار أي صفة قانونية للاستيطان أو الضم، وتطالب بإلغائه وتفكيك المستوطنات بما في ذلك الاستيطان بالقدس. ومنذ عام 1967 .

ثالثاً : التوزيع الجغرافي للمستوطنات وبالضفة الرؤية الإسرائيلية لمستقبل المستوطنات

- توزيع المستوطنات الصغيرة في المناطق البعيدة، وتركيز الكبيرة منها حول المدن الكبرى (القدس وتل أبيب) لتشكيل حزام استيطاني حولها واعتبارها ظهيرا لها وحماية لهذه المدن.

يمكننا أن نقسم هذا التصور إلى قسمين رئيسيين:

1. الطرد الفلسطيني: مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات عليها.
2. الإحلال الإسرائيلي: إسكان الإسرائيليين في هذه المستوطنات وخلق وجود ديمغرافي يؤثر بشكل مباشر.

-أقيمت المستوطنات بالقرب من المدن التاريخية التي يدعي اليهود أن لهم حقا تاريخيا فيها بهدف منع التواصل الفلسطيني داخل الضفة الغربية ومع الدول المحيطة تحقيقا لإستراتيجية التخطيط والإنجاز التي يمكن إيجازها بإستراتيجية "الإحاطة ثم التغلغل" المستقاة من المفاهيم العسكرية والمترجمة للتخطيط المدني.

-السيطرة على موارد الأرض والمياه، وتسعى الحكومة الإسرائيلية إلى توسيعها، وهذه الموارد هي هدف استراتيجي لإسرائيل تؤمنه من خلال وجود المستوطنات فيها.

-الإعلان عن 16 كم2 كسارات في فترة رابين من أجل وضع اليد على المصدر الرئيسي للاقتصاد الفلسطيني وهو الحجارة.

رابعاً : المستوطنات الإسرائيلية وأثرها الاقتصادي والاجتماعي على العمال وأصحاب الأعمال

1- المستوطنات وتأثيرها على قطاع العمل

وفيما يلي بعض الآثار الناجمة عن الإجراءات التعسفية لسلطات الاحتلال والمستوطنين على الأراضي الفلسطينية وبعض قطاعات الإنتاج ذات الصلة بقطاع العمل .

بالرغم من أن المواقع الاستيطانية تمتد على مساحة 3% فقط من الضفة الغربية ,إلا أنها تسيطر بشكل فعلي على اكتر من 44% منها (بسبب الطرق الالتفافية التي تصل المستوطنات بعضها ببعض وبالمناطق داخل الخط الأخضر, وبسبب المساحات الشاسعة التي تسيطر عليها المجالس الإقليمية للمستوطنات وهذه بدورها تضعها تحت تصرف المستوطنات)

وقد أفاد تقرير صادر عن دائرة العلاقات الدولية في منظمة التحرير الفلسطينية في بداية العام الحالي إلى تصاعد وتيرة الاستيطان وتوسيع المستوطنات بمصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية واستصدار قرارات ببناء الآلاف من الوحدات الاستيطانية بتركيز كبير داخل وفي محيط القدس الشرقية المحتلة.

فخلال العام 2010 صادر ألاحتلال 4826 دونما في مواقع مختلقة من الأراضي الفلسطينية المحتلة , ففي محافظة القدس صادر ألاحتلال 760 دونما من أراضي قرية

العيسوية , وبيت أكسا وعناتا , وفي محافظة نابلس صادر 1660 دونم من أراضي جالود وقريوت وعورتا ويانون .

وفي محافظة الخليل صادر الاحتلال 1580 دونما , فيما صادر 230 دونم من أراضي قرية مسحة ودير بلوط وكفر الدير وفي محافظة سلفيت , و11 دونما من أراضي قرية كفر قدوم ,شرقي مدينة قلقيلة , و60 دونما من أراضي بيتونيا وسنجل في محافظة رام الله و325 دونما من أراضي بيت جالا ونحالين في محافظة بيت لحم , إضافة لـ 200 دونم في الأغوار

وذكر التقرير إن سلطات الاحتلال أفرت بناء 16479 وحدة استيطانية , معظمها داخل وفي محيط القدس الشرقية وباشرت فعلياً أعمال البناء في 1300 وحدة سكنية .

2- الخصائص الاقتصادية للعمال الفلسطينيين في المستوطنات

أظهرت العديد من الدراسات منها دراسة(ماجد صبيح ،2011) عدداً من النتائج حول العمال الفلسطينيين بأجر في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية،أهمها :

- تركز العمال الفلسطينيين بأجر في المستوطنات في قطاع الإنشاءات (50.9%), يليهم العمال بأجر في قطاع الخدمات (19%) ثم العمال في الصناعة (16.5%), فعمال الزراعة (9.9%), بينما (3.5%) ليس لهم قطاع اقتصادي محدد.
- حسب الجنس, يتركز الرجال في قطاع الإنشاءات (59.4%), بينما تتركز النساء العاملات في المستوطنات في قطاع الخدمات (61.8%), ثم النساء العاملات في الزراعة (27.9%), فالعاملات في الصناعة (10.3%).
- (11%) من العمال الفلسطينيين بأجر في المستوطنات يعملون في أراض مصادرة هي في الأصل ملكٌ لأسرهم أو لأحد أقاربهم! وهو ما يعكس أشد حالات الاغتراب التي يعيشها العامل الفلسطيني في المستوطنات الإسرائيلية!
- 33% من العمال الفلسطينيين بأجر, الذين يعملون في المستوطنات بموجب تصريح عمل دفعوا مبلغاً من المال مقابل الحصول على تصريح العمل!
- غالبية العمال الفلسطينيين بأجر (53%) يعملون عن طريق مقاولين (سماسرة) عمل فلسطينيين, بينما (47%) منهم يعملون عن طريق التعاقد المباشر مع المشغل الإسرائيلي. إن طريقة العمل مع المقاولين (سماسرة) العمل الفلسطينيين تعطي فرصة كبيرة للمشغل الإسرائيلي للتهرب من دفع حقوق عمالية كبيرة يضمنها قانون العمل الإسرائيلي الساري المفعول في المستوطنات منذ 2007/10/10.
- معظم العمال الفلسطينيين بأجر في المستوطنات يعملون بدون عقود عمل مكتوبة، حيث (8.5%) فقط يعملون بموجب عقد عمل شخصي مكتوب مع المشغل الإسرائيلي, و(1.4%) لديهم عقد عمل مكتوب مع المقاول (سمسار) العمل الفلسطيني. بينما (48%) يعملون في المستوطنات بموجب اتفاق عمل شفهي مع سمسار العمل الفلسطيني، و(35.5%) بموجب اتفاق عمل شفهي مع المشغل الإسرائيلي، وهناك (6%) يعملون بموجب اتفاق عمل شفهي ولكن دون أن يحددوا فيما إذا كان الاتفاق مع سمسار العمل الفلسطيني أم المشغل الإسرائيلي.

3- الاستقطاعات والإجازات :

- نسبة قليلة من العمال الفلسطينيين بأجر في المستوطنات يحصلون على إجازات مدفوعة الأجر, وتأمينات اجتماعية. حيث (11%) فقط من العمال الذين يعملون 5 أيام في الأسبوع و(32.5%) من العمال الذين يعملون 6 أيام في الأسبوع يحصلون على

إجازة سنوية مدفوعة الأجر, وهناك (29%) من إجمالي العمال الفلسطينيين بأجر في المستوطنات لديهم تأمين ضد إصابات العمل, و(13%) لديهم تأمين صحي. و(17%) يحصلون على إجازة أعياد دينية مدفوعة الأجر. وتختلف هذه النسب حسب النشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه العمال الفلسطينيين حيث أسوأها في قطاع الإنشاءات في المستوطنات.

4- الصحة والسلامة المهنية

- (75%) من العمال الفلسطينيين بأجر في المستوطنات يعملون في مواقع عمل لا يتوفر فيها ملابس ومعدات واقية للاستخدام , وبلغت هذه النسبة في قطاع الإنشاءات (79%).
- (71%) من العمال معرضون لأشعة الشمس في أماكن عمل مكشوفة, وتصل هذه النسبة إلى (91%) في قطاع الإنشاءات, وإلى (73%) في القطاع الزراعي.
- (24%) من العمال معرضون لحساسية مواد كيماوية ومبيدات حشرية, وتصل هذه النسبة إلى (48%) من العاملين في الزراعة, و(41%) من العاملين في الصناعة في المستوطنات.
- (66%) من العمال معرضون لاستنشاق الغبار, و (26%) معرضون لاستنشاق مواد كيماوية و(24%) لاستنشاق الدخان و(11%) معرضون لاستنشاق الغاز. حسب النشاط الاقتصادي ترتفع هذه النسب حيث تصل نسبة العمال في القطاع الزراعي المعرضين لاستنشاق مواد كيماوية إلى (71%).
- (22%) من العمال الفلسطينيين في المستوطنات معرضون بشكل مستمر لمخاطر مواد كيماوية قابلة للاشتعال وتصل هذه النسبة إلى (46%) من العمال في القطاع الصناعي في المستوطنات. وهناك نسبة مرتفعة من العمال معرضون بشكل مستمر أو متكرر لمخاطر الانزلاقات, والآلات الدوارة, والصعقات الكهربائية.
- حوالي (21%) من العمال الفلسطينيين بأجر تعرضوا لإصابات عمل أثناء عملهم في المستوطنات خلال السنوات الأربع الأخيرة، و(40%) من إجمالي عدد العمال الذين تعرضوا لإصابة عمل كانت بصورة جروح, و(33%) كسور, و(9%) حروق.
- (56%) من إجمالي عدد العمال الفلسطينيين الذين تعرضوا لإصابات عمل في المستوطنات تحملوا بأنفسهم وعلى حسابهم تكاليف العلاج الطبي, و(11.5%) تحملها الأهل, و(8%) التأمين الصحي الفلسطيني.

خامساً : الانتهاكات والتحايل على حقوق العمال في المستوطنات .

- (32%) من العمال الفلسطينيين بأجر في المستوطنات يتعرضون للعنف المعنوي, و(27%) لاضطهاد على أساس عنصري/ عرقي, و(7%) يتعرضون لعنف جسدي, و(32%) للتهديد بمصادرة تصريح العمل!
- من حيث الجهة التي تمارس بحقهم الانتهاكات, إن (42%) من العمال الفلسطينيين في المستوطنات يتعرضون للانتهاكات من قبل جيش الاحتلال وحرس الحدود وشرطة إسرائيل, و(41%) منهم يتعرضون لانتهاكات من قبل رجال الحراسة وأمن المستوطنة, و(22%) من قبل المشغل الإسرائيلي.
- (71%) من العمال الفلسطينيين بأجر في المستوطنات لا يحصلون على قسيمة راتب (تلوشات)، مما يعني أن غالبيتهم لا يوجد لديهم إثباتات عمل، والتي تعتبر من أهم الوثائق لتحصيل حقوقهم لدى محاكم العمل الإسرائيلية في حالات حدوث خلاف مع المشغل الإسرائيلي.

- (76%) من العمال الفلسطينيين في المستوطنات يحصلون على أجورهم نقداً, بينما (16%) يحصلون على أجورهم عن طريق شيك, و(2%) فقط عن طريق تحويل بنكي, و(6%) يحصلون على أجورهم بأكثر من طريقة، مما يعني أن غالبية العمال الفلسطينيين في المستوطنات معرضون للنصب والاحتيال على حقوقهم من قبل المشغل الإسرائيلي.
- حوالي (8%) من العمال الفلسطينيين بأجر في المستوطنات تم إجبارهم على التوقيع على مستندات باللغة العبرية غير مفهومة من قبل العمال. كما أن حوالي (3%) من العمال أجبروا على التوقيع على مستندات للتنازل عن حقوقهم وذلك أثناء عملهم في المستوطنات خلال السنوات الأربع الأخيرة.
- قانون العمل الإسرائيلي غير مطبق في المستوطنات والمناطق الصناعية من ناحية ساعات العمل والحد الأدنى للأجور والعطل الرسمية والإجازات بالرغم من قرار المحكمة العليا الإسرائيلية بتطبيق قانون العمل في المستوطنات في العام 2007 . وكما أن تطبيق قرار المحكمة على ارض محتلة يجلب معه تعقيدات وتداعيات أخرى لآن هذه المستوطنات ليس بأرض إسرائيلية بموجب القانون الدولي .

- قانون العمل الفلسطيني أيضا غير مطبق في هذه المناطق باعتبار أنها مناطق غير خاضعة للصلاحيات الإدارية والأمنية الفلسطينية . مما يجعل وزارة العمل الفلسطينية عاجزة عن ملاحقة حقوق العمال الفلسطينيين في هذه المناطق في حال تعرضهم لأي ضرر أو انتهاك .

- مخلفات هذه المصانع في المستوطنات الاسرائيلية تؤثر سلبا على المناطق الزراعية في القرى الفلسطينية المجاورة , إضافة إلى انبعاث وانتشار الروائح الكريهة في المنطقة من مخلفات العمل بالمواد الكيميائية .خصوصاً منطقة بركان قرب بروقين وسرطة في محافظة سلفيت, ومنطقة عطورت قرب القدس ومنطقة اريئيل قرب سلفيت .

سادساً : جدار الفصل العنصري وتأثيره على قطاع العمل

- منع المزارعين الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم الواقعة خلق الجدار تمهيداً لمصادرتها فيما بعد .

- الحد بشكل كبير من وصول العمال الفلسطينيين إلى أماكن عملهم داخل الخط الأخضر مما فاقم من معاناة الأسر الفلسطينية وزيادة ارتفاع معدلات الفقر.

- تعرض تلاميذ المدارس للمضايقات والمنع من ذهابهم إلى مداريهم وكلياتهم عبر بوابات الجدار , مما أثر سلبياً على الحركة التعليمية وارتفاع نسبة التسرب من المدارس .

- ارتفاع نسبة الهجرة الداخلية من التجمعات السكانية المتواجدة خلف الجدار إلى تلك التي على الجانب الآخر بحثا عن الأمان الاجتماعي والاقتصادي .

سابعاً : الإجراءات التعسفية والانتهاكات الإسرائيلية

1- تخفيض عدد العاملين في إسرائيل

انخفض عدد العاملين داخل الخط الأخضر بدرجة كبيرة في الآونة الأخيرة , حيث بلغ عدد العاملين داخل إسرائيل حاليا 25000 عامل في الضفة الغربية وعامل في قطاع غزة , فيما كان العدد قبل اندلاع انتفاضة الأقصى تقريبا 120000 عامل .

2- تحديد معدل عمر العاملين :

اشتراط السلطات الإسرائيلية أن يكون عمر العامل المرشح للحصول على تصريح عمل أكثر من 30 عاماً وان يكون متزوج ولديه أولاد .. مما يحرم الكثيرين من الحصول على فرصة للعمل في إسرائيل .

3- **التحايل على مستحقات العمال الاجتماعية :**

من خلال متابعة الحقوق الاجتماعية للعاملين في إسرائيل في أقسام التشغيل في الخارج لدى مديريات العمل فقد تبين ما يلي :-

آ- المماطلة في دفع مستحقات العمال , حيث أن هناك كثير من الشركات التي تعلن إفلاسها وتضيع حقوق عمالها .

ب- قيام العديد من السماسرة والمحامين وبالتنسيق مع ضريبة الدخل الإسرائيلية بسرقة مستحقات العمال التي تم اقتطاعها من أجور العمال لضريبة الدخل.

ج- تهرب كثير من المشغلين الإسرائيليين من تسجيل عدد أيام العمل الحقيقة للعمال في قسيمة الراتب الشهرية مما يؤثر على حقوقهم الاجتماعية في المستقبل .

د- العمل لساعات طويلة دون احتساب ساعات العمل الإضافي .

هـ - لا يقوم المشغل بتسليم العامل تفاصيل المعاش أو قسيمة الراتب الأمر الذي لا يمكن العامل من متابعة حقوقه.

4- محاولة استغلال العمال الفلسطينيين مادياً :

في إطار سلسلة الاعتداءات الجسدية والنفسية والمادية , بتعرض العمال الفلسطينيين إلى العديد من محاولات الابتزاز والاستغلال نذكر منها :

آ- منع دخول مركبات نقل فلسطينية داخل الخط الأخضر يكلف العمل الفلسطينيين أجور باهظة للوصول إلى أماكن عملهم وعودتهم إلى أماكن سكنهم , ما يؤدي هذا إلى استغلالهم .

ب- قيام بعض الشركات الإسرائيلية ببيع تصاريح عمل للفلسطينيين , وبعد صدور التصريح لمدة قصيرة تقوم هذه الشركات بتوقيف هذه التصاريح .

ج- قيام المشغل الإسرائيلي بخصم مبلغ من المال من راتب العامل الشهري وذلك بدل ثمن تصريح العمل , حيث سجلت في العديد من المحافظات حالات يدفع خلالها العامل مبالغ ما بين 500 إلى 1000 شيكل سواء عمل العامل هذا الشهر أو لم يعمل.

د- إلزام العامل الفلسطيني بالحصول على بطاقة ممغنطة (البطاقة الممغنطة إشارة على أن حاملها لا يحمل أي قضايا أمنية في تاريخة) , مما يضيف على العمال أعباء إجراءات أمنية ومالية إضافية لا مبرر لها .

5- الاعتداءات النفسية والجسدية على العمال الفلسطينيين :

- التمييز بين العمال العرب وغيرهم من عمال من جنسيات أخرى أو عمال إسرائيليون ,حيث تخصص الأشغال الشاقة في قطاعات البناء والتنظيف والزراعة إلى العمال الفلسطينيين , فيما يرفض العمال الإسرائيليين العمل في هذه الأعمال .

- عدد العمال الفلسطينيين العاملون في قطاعات الصناعية والخدمات قليل جداً , ويتم استغلالهم في الأنشطة الخطرة التي تسبب ضررا صحيا عليهم .

- إلزام العامل الفلسطيني بالحصول على بطاقة ممغنطة , الأمر الذي يخضع هذا الإجراء لمزاج ضباط الارتباط ناهيك عن التكلفة المادية اللازمة لإخراجها .

- سحب تصاريح العمل على المعابر حيث يقوم جنود الاحتلال بسحب تصريح العامل الخاص لأسباب مختلفة نذكر منها رغبة المشغل الإسرائيلي. وحين يقوم العامل بتقديم تصريح عمل جديد عند مشغل آخر يكون رد دائرة الدفع الإسرائيلية بأن المشغل القديم لم يقم بتسديد الديون المستحقة عليه على التصريح القديم الامر الذي منع من إعطاء تصريح جديد للعامل حيث تسجل بمعدل 20 حالة سحب تصاريح يوميا.

- في حالة تعرض العامل لمرض أو إصابته في مكان العمل يقوم المشغل بنقلة لأقرب معبر من اجل إعادته إلى بيته دون أن يتحمل أدنى مسؤولية اتجاه هذا العامل (معنوياً أو مادياً) من حيث العلام والدواء وكافة المصاريف المالية ويتنصل من كافة الحقوق وبنكر معرفته بالعامل .

- لا يسمح للعامل الفلسطيني بحرية التنقل أثناء تواجدهم داخل الخط الأخضر , وممنوع عليهم استخدام مواصلاتهم وحتى الذهاب لشراء الطعام . بالإضافة إلى تحديد ساعات المكوث وهذا مكتوب على تصريح العامل .

ثامنا : أثر الاستيطان على الاقتصاد في فلسطين وخاصة في مجال الزراعة

شكل الاستيطان الإسرائيلي ومصادرة الأراضي العنصر الرئيسي في الفلسفة الصهيونية، وقد أثرت على الزراعة في فلسطين تمهيداً لمصادرة الأرض والسيطرة على المصادر الطبيعية. فقامت السلطات الإسرائيلية بضرب قطاع الزراعة بتخفيض الأسعار والسيطرة على المصادر المائية والقضاء على الأصناف البلدية من الإنتاج النباتي من الأشجار والخضروات والحبوب، كما تم إضعاف البنية التحتية للزراعة خاصة في مسألة شق الشوارع الزراعية وإمكانية وصول الفلاح الفلسطيني إلى أرضه.

وقد قامت المستوطنات وشوارعها الالتفافية المتعددة الأغراض على حساب مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، وأغلقت مساحات أخرى من الأراضي بحجج أمنية، وأدى ذلك إلى خسائر لا حصر لها نتيجة فقدان المزارع لأرضه وعرقلة وصوله إليها. وفي نفس الوقت قامت بإغراق الأسواق العربية بالمنتجات الزراعية الإسرائيلية ذات المواسم المبكرة وبأسعار مدعومة من قبل الحكومة بغية القضاء على إنتاج الفلاح الفلسطيني.

ولا ننسى في هذا المجال سياسة قلع الأشجار التي بدأت مباشرة بعد عام 1967 ولا تزال مستمرة حتى الآن، فقد اقتلع حوالي نصف مليون شجرة فلسطينية وشكلت شجرة الزيتون 70% منها، وأدى ذلك إلى خسائر مادية على الزراعة في المدى البعيد. وبمنهجية علمية ذات أبعاد سياسية قامت المستوطنات بتهريب المبيدات السامة والممنوعة دولياً (الفيلودور) إلى التجار العرب دون رقابة، وانعكس ذلك على جودة المحصول وصحة المواطن.

بعض المصانع المسربة للمواد الخطرة في الأراضي الفلسطينية

المحافظة	إسم المستوطنة	المصنع للمنتج	الضرر البيئي للسكان الفلسطينيين
رام الله	عطروت	مصنع ألومنيوم، مصنع صفائح حفظ المواد الغذائية ومصنع بلاستيك	تفريغ مواد قلوية تؤدي إلى التصحر.
	جفعات هداسا	مصنع بلاستيك	
	كفروت	مصنع أفوكادو	إنبعاث رائحة كريهة ومخلفات ضارة
	نيلي	مصنع ألومنيوم	تفريغ مواد قلوية تؤدي إلى التصحر.
	حلميش	مصنع جلود	يستخدم مواد الكروم والزرنيخ وهذه تضر بالتربة في موقع دفن النفايات القريب وتسبب أضراراً خطرة للصحة.
الخليل	كريات أربع	مصنع كحوليات	إن ربط مياه الصرف الصحي للمستوطنة مع شبكة الصرف الصحي للخليل يؤدي إلى زيادة الحمل على الشبكة.

المحافظة	إسم المستوطنة	المصنع للمنتج	الضرر البيئي للسكان الفلسطينيين
	سيراميكس	مصانع غير معروفة الإسم	إنشاء موقع دفن نفايات 6هكتارات في أراضي يطا وموقع خرب بالقرب من الخليل.
نابلس	هومش	مصنع ألومنيوم	تتخلص المستوطنة من المخلفات الصناعية بالقرب من عرابا وقلقيلية وبرقة ووادي سبسطية.
نابلس		مصنع منظفات كيماوية	
	ألون موريه	مصنع ألومنيوم	يصب الصرف الصحي في حقول الزيتون
		مصنع تعبئة مواد غذائية	
		مصنع دهانات منزلية	
	شيلو	مصنع ألومنيوم	
		مصنع جلود	
	إيتمار	مصنع ألومنيوم	
	ماجدولين	مصنع دهانات منزلية	
		مصنع جلود	
		مصنع بلاستيك	
جنيين	حومش	مصنع بطاريات	المصنع يستخدم الكادوميوم السام والذي يسبب عند إختلاطه بالماء أضراراً للأرض والزراعة.
		مصنع شمع الإشعال	
	جنانيت	مصنع غاز	
طولكرم	مصانع ليست حكومية للمستوطنات	مصنع للمبيدات الحشرية	تضر النفايات السائلة والغازية بالسكان والزراعة ويقع المصنع في قرية إرتاح/طولكرم حتى العام1982 كان المصنع مقاماً في كفار سابا وقد أغلق بأمر عسكري وقد أجبر المتظاهرون المصنع للإنتقال إلى طولكرم في العام 1987.
		مصنع شهاف للصوف الزجاجي والأسبستوس	ينتج الصوف الزجاجي من البوليستر وعند حرق النفايات تنبعث غازات سامة.

المحافظة	إسم المستوطنة	المصنع للمنتج	الضرر البيئي للسكان الفلسطينيين
		ديوكسين لصنع الغاز	تنبعث روائح كريهة من المصنع وعلاوة على ذلك فهو يخزن كميات كبيرة من الغاز يمكن أن تؤدي إلى كارثة بيئية كان المصنع مقاماً بالقرب من نتانيا وقد إنتقل الآن إلى طولكرم.
		مصنع الأسمدة الكيماوية والأنابيب ومرشحات المياه	ترميم الأنابيب القديمة والمرشحات بضغط عال من التراب ينتج عنه غبار كثيف.
سلفيت	منطقة برقان أكثر من80 مصنعاً	3 مصانع ألومنيوم	أكبر منطقة صناعية إسرائيلية في الضفة ويتم دفن المخلفات في الأراضي الزراعية.
		مصنع صوف زجاجي	
		عدة مصانع بلاستيك	
أريحا	منطقة الخان الأحمر ثاني أكبر منطقة صناعية إسرائيلية في الضفة	مصنع معدات بلاستيكية	تلوث هواء وضجيج
		مصانع مطاط وجلود	تلوث هوائي وضجيج
		مصانع إكستال للألومنيوم	يستخدم مواد سامة في الإنتاج وقد إحتجت سلطات البيئة الإسرائيلية على الصرف الصناعي للمصنع.
		مصنع واتيروم لصهر الألومنيوم	ينتج دخان أسود كثيف عن المصنع
		مصنع دوتارا	المنتجات مجهولة لأن كميات من نفايات علب صفيح تدخل وتخرج من المصنع بسرية مطلقة ويتم دفن النفايات بالقرب من منطقة العيزرية التي يوجد بها العديد من المصانع.

المصدر:علي الحساسنة ، الآثار السلبية للصناعات الإسرائيلية ،وزارة الاقتصاد، 2010.

القسم الثاني

تقرير حول الآثار المدمرة للاحتلال العسكري

والاستيطان الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية

والاجتماعية في الجولان السوري تحت الاحتلال لعام 2012

تقرير حول الآثار المدمرة للاحتلال العسكري

والاستيطان الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية

والاجتماعية في الجولان السوري تحت الاحتلال لعام 2012

لقد أشرنا في تقاريرنا السابقة الإجراءات الصهيونية ذات الأبعاد المختلفة الرامية إلى تطبيق سياسات التوسع والتهجير والاستيلاء على الأراضي والطرد وهدم المنازل والاعتداء على الحريات وانتهاك الحقوق العمالية بغرض تهويد أراضي الجولان العربي السوري المحتل ولم يتغير أي شيء بل ازدادت الممارسات تعسفاً واستمرت سلطات الاحتلال بما تقوم به وصعدت ممارساتها العنصرية والقمعية المتشددة تجاه المواطنين العرب السوريين بمختلف فئاتهم منتهكة جميع المواثيق والقوانين والأعراف الدولية.

معربين مرة أخرى أن السلام العالمي لا يمكن أن يقوم إلا على أساس العدالة الاجتماعية، وأن لجميع البشر بغض النظر عن فوارق الجنس أو العقيدة أو النوع، الحق في متابعة السعي وراء رفاهيتهم المادية وتقدمهم الروحي في ظل ظروف قوامها الحرية والكرامة والاستقرار الاقتصادي وتكافؤ الفرص .

ومن هذا المنطلق فإن هذا الجزء من التقرير يحتوى على عدة عناصر يمكن تلخيصها فيما يلي :

أولاً : أوضاع الجولان العربي السوري المحتل في ظل الاحتلال الإسرائيلي .

ثانياً : الممارسات الإسرائيلية وانتهاك حقوق الإنسان.

ثالثاً : معاناة العمال العرب السوريين في الجولان السوري المحتل.

1- وضع المرأة العاملة .
2- سياسة فرض الضرائب المجحفة بحق العمال العرب السوريين.
3- سياسة فرض الضرائب المجحفة بحق أصحاب العمل العرب السوريين.
4- مصادرة الأراضي من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق العرب السوريين في الجولان السوري المحتل.

رابعاً : السياسات المتبعة بحق العمال وأصحاب العمل العرب السوريين في الجولان العربي السوري المحتل:

1- سياسة التضييق وعدم توفير فرص العمل.
2- استمرار ابتزاز العمال واستغلالهم وحرمانهم من حقوقهم العمالية المتمثلة بالأجور والتعويضات ومن شروط العمل اللائق والحماية الاجتماعية وتسريح العمال تعسفياً .
3- عدم المساواة في فرض الضرائب بين أصحاب العمل السوريين وأصحاب العمل الإسرائيليين من خلال فرض ضرائب باهظة بحق أصحاب العمل العرب السوريين.

خامساً : سياسات الاعتقال والسجن والتعذيب.

أولاً : أوضاع الجولان العربي السوري المحتل في ظل الاحتلال الإسرائيلي :

أصبح الكيان الصهيوني برفضه القرارات الدولية وتمرده على الشرعية الدولية ممثلة بهيئة الأمم المتحدة يمثل شذوذاً في العلاقات الدولية ، ويشكل تحدياً سافراً للمجتمع الدولي بجميع منظماته وهيئاته الدستورية والقانونية ، حيث أن السياسة العدوانية والعنصرية الصهيونية في الجولان العربي السوري قد شكلّ انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان ، على الرغم أن الاحتلال الإسرائيلي للجولان العربي السوري المحتل ما زال قائما وماتزال الظروف المأساوية والصعوبات التي يعاني منها المواطنون العرب السوريون من عمال وأصحاب عمل ، فإننا مضطرون للتأكيد على تكرار ما تضمنته تقاريرنا السابقة والتي لم يطرأ عليها أي جديد يشير إلى تحسن أوضاعهم وظروفهم المعيشية على اعتبار أن الاحتلال الصهيوني مازال يمارس أقسى أنواع المعاملة ضدهم، وباتت سياسات القمع والتعذيب، ركن أساسي وثابت تختلف أشكاله وتتنوع أساليبه حيث يظهر من خلال :

- حرمان المواطنين العرب السوريين والعمال وأصحاب العمل في الجولان العربي السوري المحتل من تحقيق مستوى معيشي ملائم لنمو الطفل البدني والعقلي والروحي والمعنوي والاجتماعي, وذلك بسبب تفشي البطالة بين العمال السوريين, وبسبب التمييز بينهم وبين العمال الإسرائيليين وطردهم التعسفي من العمل وعدم دفع أجورهم بانتظام, ما يجعل معظمهم يعيش تحت خط الفقر, وهذا ما يمنع الأهالي من تأمين نفقة أطفالهم وتأمين متطلبات معيشتهم وتنشئتهم بالشكل السليم. واستمرار سياسة الحصار الاقتصادي, و فرض ضرائب مرتفعة على المنتجات الزراعية التي هي المصدر الأول للدخل بالنسبة لأهالي الجولانفي حين تخفض سعر هذه المنتجات (مثل تخفيض سعر التفاح المنتج الرئيسي لأهل الجولان) للسيطرة على الأهالي عبر الخناق الاقتصادي وبالتالي دفع الشباب للهجرة ،لإفراغ المنطقة من مواطنيها الأصليين لبناء مستوطنات جديدة واستقدام مستوطنين جدد .وأن هذا التميز يخلق حالة من التمييز وعدم المساواة بين العمال وأصحاب العمل العرب السوريين ونظرائهم من الإسرائيليين الأمر الذي يخالف اتفاقيتي العمل الدولية رقم/ 100/ المتعلقة بالمساواة في الأجور ،ورقم / 111 / المتعلقة بعدم التمييز في الاستخدام والمهنة وغيرها من اتفاقيات العمل الدولية.

و (إسرائيل) التي تحتل أكثر من ثلثي أراضي الجولان لم تترك شيئاً إلا وانتهكته ، حتى الكرامة الشخصية والتي يعتبر الاعتراف بها (أساس الحرية والعدالة والسلم في العالم) وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

ثانياً : الممارسات الإسرائيلية وانتهاك حقوق الإنسان :

من الممارسات التي تقوم بها (إسرائيل) وتمس حقوق الإنسان بشكل عام والعامل بشكل خاص في الجولان العربي السوري المحتل خلال الفترة من أيار /2012 وحتى تاريخ:

- تدرس إسرائيل إنشاء حزام أمني داخل سورية بعرض نحو 16 كم وستكون هذه المنطقة الفاصلة على غرار تلك المنطقة التي امتاز بها الحزام الأمني في لبنان حيث وصل عرضه في لبنان إلى نحو 25 كم وكانت قوات الجيش الإسرائيلي تتواجد فيه بشكل مشترك مع جيش لبنان الجنوبي بين الأعوام 1985 وحتى عام 2000 وحسب الخطة، سيتم نشر لواءين من سلاح المشاة الإسرائيلي وكتيبة دبابات في المواقع في الأراضي السورية .
- 2012/7/3 قامت سلطات الاحتلال بتعيين خمسة أعضاء جدد في المجلس المحلي المعين في مجدل شمس المحتلة وهم أمين يوسف القضماني، أيمن أحمد الشوفي ، لينا كمال الصفدي ، أسامة جميل العجمي وفادي حسين فخر الدين. وبذلك يصبح مجلس مجدل شمس المعين مكوناً من سبعة أعضاء، أما العضوان الآخران فهما دولان أبو صالح (رئيس المجلس الحالي) ورياض أبوصالح، وهما عضوان قديمان تشير إلى أن الأهالي في الجولان المحتل لايعترفون بالمجالس المحلية التي فرضت عليهم من قبل سلطات الاحتلال، وأعضاء ورؤساء هذه المجالس يتم تعيينهم من قبل الداخلية وأجهزة الأمن الإسرائيلية.
- 3 /2012/10 صرح وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان خلال زيارته للجولان المحتل بأنه لن تكون هناك مفاوضات بشأن الجولان طالما ظل عضواً في الحكومة وزعم ليبرمان أن هضبة الجولان هي جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل.
- بدأ الجيش الإسرائيلي بإقامة – ماسمي – "العائق الحدودي الأكثر تطوراً في العالم " مقابل سورية، ولإي إطار الأعمال على العائق الجديد أقيم في عام 2012 نحو 9 كم من " الجدار الذكي" وتم تجديد حقول الألغام على طول الحدود وحتى منتصف السنة الحالية سيستكمل عائق متطور على طول نحو 60 كم.

ثالثاً : معاناة العمال العرب السوريين في الجولان السوري المحتل:

التي هي جزء من معاناة المواطنين العرب السوريين في الجولان المحتل جراء الاحتلال الإسرائيلي له والممارسات اللاإنسانية ضد أبنائه .فإن إسرائيل تنتهك حقوق العمال في الجولان السوري المحتل وتبقيهم وعائلاتهم تحت رحمة ومزاجية المستوطنين

فإذا كان العيد العالمي للعمال مناسبة لتبادل التهاني بين شريحة العمال في بلدان العالم وفرصة لتحقيق بعض المكاسب لهم أو يوم عطلة مع أفراد العائلة الا ان هذا أمسى بالنسبة

للمواطنين الصامدين في الجولان السوري المحتل صرخة انسانية موجهة للمعنيين في أروقة الأمم المتحدة ومنظماتها نظراً لاستمرار قوات الاحتلال بانتهاك حقوق الانسان عامة والعمال خاصة وبشكل ممنهج بإطلاقها العنان لمستوطنيها للتحكم بقوت المواطن العربي السوري في الجولان المحتل وابقائه تحت رحمتهم بعد ان جاؤوا من شتى أصقاع الأرض لنهب خيرات البلاد مدعومين من زاعمي الديمقراطية وحماية حقوق الانسان سواء في أوروبا أو الولايات المتحدة الامريكية وغيرها.

وروى عدد من أبناء الجولان العربي السوري المحتل لمراسل سانا بالقنيطرة كيف تقدم قوات الاحتلال على تشغيل عدد كبير من المواطنين العرب في قرى مجدل شمس وبقعاثا ومسعدة وعين قنية والغجر في معامل كيميائية تحوي مواد مشعة في الجولان العربي السوري المحتل فضلاً عن صناعات ومعامل تنبعث منها روائح الكبريت السامة تحت ذريعة معامل للمواد الغذائية والمنظفات والبلاستيك مهددة العمال كي لا يفصحوا عما يحتويه المعمل وأسراره لتبقى الرقابة الدولية بعيدة عن انتهاكات الاحتلال الذي منع العمال العرب من ارتداء البسة وكمامات واقية على غرار أرباب عملهم من المستوطنين الصهاينة.

واكد عدد من المعنيين استمرار الانتهاكات التي تقوم بها قوات الاحتلال الاسرائيلي في الجولان السوري المحتل مشيرين إلى تزايد عدد العمال السوريين المعتقلين في السجون الاسرائيلية والذين يرتفع عددهم بازدياد منذ عدوان حزيران عام 1967وحتى يومنا هذا، إضافة إلى منع المزارعين من استخدام أراضيهم بعد أن ابتلعت قوات الاحتلال الكثير منها وحولتها إلى حقول للألغام.

ولفت السيد مالك علي محافظ القنيطرة إلى ارهاب الدولة المنظم الذي يقوم به الكيان الصهيوني في الجولان والاراضي العربية المحتلة منتهكا كافة الحقوق والمعايير الدولية حيث ازدادت القيود على حركة العبور والتنقلات للأشخاص مشيرا إلى أن العرب السوريين في الجولان يعانون تحت الاحتلال الاسرائيلي بطالة متفاقمة وارتفاعا في الاسعار وفقدان سبل العيش وتمييزاً في المعاملة في الحقوق والواجبات.

وأشار علي إلى قيام قوات الاحتلال أواخر آذار / مارس الماضي بمنع عبور تفاح الجولان إلى أسواق الوطن لتصريفه والذي ادى إلى الحاق الضرر بعائلات كثيرة جراء هذا الانتهاك الصهيوني الساعي لتضييق الخناق على أبناء الجولان واكساد محصولهم الذي يعد المصدر الاساسي لمعيشتهم مذكرا بقيام المستوطنين بقطع الاشجار المثمرة والمعمرة واقتلاع الغراس من حقول المزارعين في الجولان العربي السوري المحتل.

بدوره أشار عضو المكتب التنفيذي بمحافظة القنيطرة إلى أن قوات الاحتلال الاسرائيلي تقوم باغتصاب حق العرب السوريين في الجولان السوري المحتل من خلال سياستها في بناء المستوطنات واستنزاف الموارد الطبيعية والتوغل العسكري المستمر في الاراضي الزراعية

واستخدام كافة أشكال العنف النفسي والجسدي مؤكدة أنه لا يمكن أن توجد عدالة اجتماعية وفرص عمل لائقة في ظل الاحتلال والقمع والقتل والتشريد.

وطالب العضو المذكور بضرورة متابعة اعلان منظمة العمل الدولية لعام 1998 بشأن المبادىء والحقوق الاساسية في العمل الجبري للأطفال والحماية الاجتماعية وفتح المجال أمام المعنيين في منظمة العمل الدولية لزيارة الاراضي المحتلة والتأكد من الانتهاكات الاسرائيلية وتوثيقها ومحاكمة الاحتلال وتجريمه أمام الرأي العام العالمي .

1- واقع المرأة السورية في الجولان السوري المحتل:

إن المرأة السورية في الجولان المحتل تعاني من واقع أليم وآثار نفسية واجتماعية ومادية سيئة فرضتها ظروف الاحتلال ، ومحرومة من العلاج الطبي اللازم لها نتيجة لإعلان سلطات الاحتلال إغلاق المستوصف الوحيد الموجود في الجولان العربي السوري المحتل وتحويله إلى مقر للحاكم العسكري الإسرائيلي لافتاً إلى أن العديد من النساء السوريات في الجولان المحتل دخلن السجون والمعتقلات الإسرائيلية بسبب حفاظهن على هويتهن الوطنية السورية ورفض الاحتلال وحرمانهن من زيارة ذويهن في المعتقلات الإسرائيلية .

***** سياسة فرض الضرائب المجحفة بحق العمال العرب السوريين:***

- ضريبة السكن في حين أن المستوطن اليهودي يحصل على تعويض كونه يقطن بمنطقة خطر على حياته.
- ضريبة الماء والكهرباء في حين يحصل عليها المستوطن اليهودي بدون مقابل.
- ضريبة الأملاك والأراضي الزراعية محاصرة المزارع العربي في تسويق منتجاته .
- فرض ضرائب وحسومات كبيرة على أجور العمال السوريين في الجولان السوري المحتل، ومن لا يدفع يتم إيقافه عن العمل وتحجز ممتلكاته.
- حاربت السلطات الإسرائيلية في هضبة الجولان العمال الذين يعملون في المعامل والمصانع وأعمال البناء وذلك عن طريق رئيس وأعضاء المجالس المحلية المشبوهة في كل قرية والذين تم تعيينهم من قبل السلطات الإسرائيلية وخاصة العمال الذين يقاومون الاحتلال وتستقبل المواطنين الذين يتعاونون مع المؤسسات الإسرائيلية وسلطات الاحتلال في الجولان المحتل.
- محاولة ربط العرب السوريين بمنظمات مشبوهة في إسرائيل مثل الكشاف الإسرائيلي .
- إجبار المواطنين العرب على الانضمام إلى أندية الهستدروت والصندوق الطبي ونقابة المعلمين والمنظمات الإسرائيلية وتم تقييد التأمين الطبي وإيجاد عقبات أمام افتتاح مخابر وبعض الاختصاصات الطبية لربط المواطنين بفلسطين المحتلة.
- التسريح التعسفي للعمال العرب السوريين ، وفي هذا السياق أصدر السيد بشار الأسد رئيس الجمهورية العربية السوريةالمرسوم رقم /17/ تاريخ 2010/2/14 المتضمن في المادة الأولى منه:

- يعتبر حكماً قائماً على رأس عمله كل عامل أو موظف أو متعاقد أو وكيل أو مستخدم أو مؤقت أو مكلف بساعات لدى الجهات العامة من المواطنين العرب السوريين عاد إلى الجولان السوري المحتل عن طريق الصليب الأحمر الدولي بقصد الإقامة الدائمة في الجولان السوري المحتل أو عن طريق الجهات الرسمية المختصة .

- يستفيد العاملون في الجولان السوري المحتل الذين قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بفصلهم عن العمل بسبب مواقفهم المعبرة عن تمسكهم بهويتهم الوطنية وانتمائهم الوطني من أحكام المادة الأولى. وذلك لتأمين الحماية القانونية لعمالنا في الجولان العربي السوري المحتل ومن أوجه هذه الحماية حق العمل والحق بتقاضي الأجر والضمان الاجتماعي رداً على هذه الانتهاكات والمعاملة والتمييز بحق عمالنا.

2- سياسة فرض الضرائب المجحفة بحق أصحاب العمل العرب السوريين:

- ربط اقتصاد القرى العربية بالاقتصاد الإسرائيلي ومحاولة جعله معتمداً بشكل كلي على الشركات الإسرائيلية.

- فرض اللغة العبرية على المواطنين السوريين.

***** مصادرة الأراضي الزراعية :***

- الاستمرار بمصادرة الأراضي الزراعية بالإضافة إلى المراعي والتضييق على الرعاة ومصادرة مواشيهم.

- الاستمرار بمصادرة المياه من أراضي المواطنين وجرها إلى المستوطنات الإسرائيلية في حين يتم بيع المياه إلى أهالي الجولان بأسعار باهظة علماً أن مصدرها طبيعي /ينابيع وأنهار/ مما يزيد من معاناتهم الاقتصادية وبالتالي المعيشية في حين تضرر أهالي أبناء الجولان في شهري تشرين الأول والثاني من عام 2011 جراء قيام سلطات الاحتلال عبر شركة ميكو روب الإسرائيلية المخولة عن التصرف بمياه بحيرة مسعدة بضخ مياه البحيرة للمستوطنات الإسرائيلية بشكل دائم مما أدى إلى جفاف البحيرة تقريباً بحيث لم يبقى في قاعها سوى القليل من المياه الأمر الذي أدى إلى موت أعداد كبيرة من الأسماك والكائنات الحية الأخرى/ طيور- نباتات – أحياء مائية / وقد احتج أهالي القرى المحيطة بالبحيرة على تصرفات شركة ميكو روب الإسرائيلية لكن دون جدوى علماً أن تخزين البحيرة للمياه يبلغ /6/ مليون متر مكعب يحصل المستوطنون في مستعمرة /نيفي أتيف/ الكائنة غربي قرية مجدل شمس على نصف الكمية في حين تحصل القرى المستفيدة من مياه البحيرة على النصف الآخر أي /3/ مليون متر مكعب وهي بلدات / مجدل شمس – مسعدة – بقعاثا – عين قنية / حيث تبلغ حصة المستوطنين الإسرائيليين في مستعمرات الجولان /700/ متر مكعب للدونم الواحد سنوياً بينما يحصل المواطن العربي السوري على /170/ متر مكعب للدونم الواحد واحتياجات مزارعي الجولان من المياه سنوياً تقدر بـ /9/ مليون متر مكعب وهذا النقص في المياه أدى إلى خسائر مادية لهم تقدر بـ

/10/ مليون دولار سنوياً علماً أن الغالبية العظمى من المواطنين السوريين في الجولان المحتل يعملون في الزراعة وهي مصدر رزقهم الأساسي.

- تقوم سلطات الاحتلال بنقل التربة الصالحة للزراعة من الجولان العربي السوري المحتل إلى داخل إسرائيل وحرمان الأهالي الأصليين فيها وذلك لزيادة الضغط المادي والاقتصادي عليهم.

رابعاً : السياسات المتبعة بحق العمال وأصحاب العمل العرب السوريين في الجولان العربي السوري المحتل :

1- سياسة التضييق وعدم توفير فرص العمل:

لا تزال سلطات الاحتلال تقوم بالتمييز بين العمال العرب والعمال اليهود وحيث يتقاضى العامل العربي السوري أجراً أقل بكثير من العامل الإسرائيلي أو العامل العربي من أبناء منطقة عرب 1948 إضافة لفرض الضرائب عليه والتي تفوق /17/ نوع ولا يحصل على أي من الخدمات التي تم تحصيل الضرائب منه عليها.

وهذا يعد انتهاكاً ومخافة لاتفاقية العمل الدولية رقم 100 لسنة 1951.

- فإن نسبة البطالة بين مواطني الجولان المحتل كبيرة وتصل أحياناً في الطبقة المثقفة /أطباء – محامين/ إلى /90/ بالمئة كون سلطات الاحتلال لا تسمح لهم بمزاولة عملهم باستثناء الذين لهم مصالح معهم كما أنها لا تسمح لهم بالعمل خارج مناطق إقامتهم مما اضطرهم إلى ممارسة الأعمال الحرة / البناء- الزراعة .

- إن سلطات الكيان الصهيوني قامت بوضع يدها على كافة الأماكن السياحية بالجولان ومنحت السيطرة عليها لاستثمارها للمستوطنين اليهود ومنعت المواطن العربي من الاستفادة منها مثل / جبل الشيخ- بانياس- الحمة وغيرها/ كما تحاول التضييق والسيطرة على الأماكن المقدسة .

- فرض المنهاج التعليمي الإسرائيلي لتهميش اللغة العربية وطمسها لفرضها على الطلاب تعلم التوراة اليهودية ضمن المنهاج.

2- استمرار ابتزاز العمال واستغلالهم وحرمانهم من حقوقهم العمالية المتمثلة بالأجور والتعويضات ومن شروط العمل اللائق والحماية الاجتماعية وتسريح العمال تعسفياً:

لا توجد نسبة مقارنة بين حقوق العامل والمواطن السوري مع المستوطن والعامل الإسرائيلي من ناحية الإجازات الصحية والتأمين الاجتماعي حيث يحق للعامل الإسرائيلي ما لا يحق للعامل السوري وتكون حسب عمله ومركزه وتحسم عنه الضرائب ويحرم من الإجازات

الصحية ولا يعوض له مقابلها أي تعويض مادي في حين أن العامل الإسرائيلي يحصل على تعويض بدل الإجازات الصحية .

- كما يعاني أهالي الجولان المحتل من نقص في المراكز الصحية والعيادات الطبية وعدم توفر مشافي في القرى العربية السورية في الجولان المحتل وأن إجراء أي عمل جراحي يستدعي الذهاب للمدن الداخلية بفلسطين المحتلة.
- امتناع أصحاب العمل الإسرائيليون عن دفع أية تعويضات لأي عامل سوري من الجولان السوري المحتل عندما يتعرض لإصابة عمل مما ينعكس سلباً على مستوى معيشته وأسرته، وإذا اشتكى إلى مكاتب العمل قد يحصل على بعض حقوقه بعد عدة سنوات من المطالبة وأقل بكثير مما يستحق ويبقى دائماً مهدداً بالفصل من العمل .

**** الأعمال المسموحة للعمال العرب مزاولتها :***

الأعمال الشاقة والمجهدة –الخطرة – وأعمال روتينية غير هامة مثل / أعمال البناء- الزراعة/ وتكون في عمق المدن الفلسطينية المحتلة من عام 1948 وفي المستوطنات بالضفة الغربية.

وإن الإمعان في حرمان العمال العرب السوريين في الجولان السوري المحتل من حقهم في العمل، ولاسيما حقهم في العمل اللائق في مهن تلائم مؤهلاتهم العلمية والمهنية. فحاملو الشهادات العليا، وخريجو الجامعات السورية بشكل خاص، كالأطباء والمهندسين، يجدون صعوبة بالغة في إيجاد الأعمال الملائمة لمؤهلاتهم العلمية، وان وجدوا فان تشغيلهم غالباً يكون بالأعمال الشاقة والمجهدة والخطرة أو ما يطلق عليه وفق مصطلحات منظمة العمل الدولية بـ (العمل الأسود)، كأعمال التنظيفات والحفريات وأعمال البناء وغيرها بحجة عدم إتقانهم اللغة العبرية ولاعتبارات أمنية إسرائيلية، بينما بالمقابل تعطى الأعمال الإدارية والإشرافية والأعمال غير المجهدة للعمال الإسرائيليين مما يشكل تمييزاً عنصرياً فاضحاً ترتكبه السلطات الإسرائيلية بحق العمال العرب السوريين في الجولان السوري المحتل.. وهذا يتعارض مع اتفاقيتي العمل الدولية رقم (100-111) المتعلقتين بإلغاء التمييز بالاستخدام والمهنة، والمساواة في الأجر ذو القيمة المتساوية وكذلك اتفاقيتي العمل الدوليتين رقم (29-105) الخاصتين بالعمل الجبري .

وعدم تطبيق إسرائيل لاتفاقيات العمل الدولية التي صادقت عليها على العمال العرب السوريين في الجولان السوري المحتل، وبنتيجة الاحتلال يتعذر على الجمهورية العربية السورية تطبيق اتفاقيات العمل العربية والدولية وتشريعاتها في مجال الضمان الاجتماعي على هؤلاء العمال، مخالفة بذلك أحكام اتفاقيتي العمل الدوليتين رقم (118-121) .

واستمرار إسرائيل في تشغيل العمال العرب السوريين لساعات تزيد عن ساعات العمل القانونية وتستمر بمنحهم أجوراً متدنية لا تتناسب مع العمل المؤدى، حتى أن العمال العرب السوريون الذين يعملون في المصانع والمستوطنات يتقاضون حوالي نصف أجر الحد الأدنى للأجور رغم أنه تم تطبيق واجب دفع الأجر المحدد في القانون الإسرائيلي على أرباب العمل.

ويشترط على الذين يرغبون منهم بالحصول على إذن بالعمل في إسرائيل أن يتزودوا ببطاقات ممغنطة يتم إصدارها بموافقة الشرطة وجهاز الأمن العام .

وهذا يخالف أحكام اتفاقيتي العمل الدوليتين رقم (1-30) المتعلقتين بساعات العمل وكذلك اتفاقية العمل الدولية رقم (95) لعام 1929 الخاصة بحماية الأجور.

واستمرار الاحتلال الإسرائيلي بمنع العمال العرب السوريين في الجولان العربي السوري المحتل من تشكيل نقابات خاصة بهم وإجبارهم على الانتساب إلى الهستدروت (اتحاد عمال إسرائيل) مما يخالف اتفاقيتي العمل الدوليتين (87-98) الخاصتين بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم بالإضافة إلى استمرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي بممارسة شتى أنواع الضغوط على مواطني الجولان السوري المحتل، وخاصة الشباب منهم الذين يشكلون النسبة الأكبر بين العاطلين عن العمل، حيث تشترط لتشغيلهم والسماح لهم بالعمل قبولهم بالجنسية الإسرائيلية، وهذا ما يرفضونه، مما يدفع هؤلاء الشباب للهجرة، وبالتالي إفراغ المنطقة من عنصر الشباب كجزء من مخططات السلطات الإسرائيلية لتغيير الواقع الديمغرافي للجولان السوري المحتل.

إن عدد المستوطنات الإسرائيلية في الجولان مايقارب /33/ مستوطنة وهي بتصاعد وتوسع مستمر حيث تشكل شبكة صناعية واقتصادية وزراعية تعود بالفائدة على خزنة الكيان الصهيوني بـ /105/ مليار دولار أمريكي سنوياً مقابل تدهور اقتصادي بارز للقرى الخمس السورية التي تعاني من:

1- عدم إعطاء أبنائها رخص البناء .

2- رفض إزالة الألغام المزروعة حول القرى والتي كانت قد أدت إلى وفاة العديد من أبنائها وهذه المستوطنات أقيمت على أنقاض القرى العربية السورية والمزارع التي دمرها الاحتلال الإسرائيلي والتي بلغ عدد تلك القرى /132/ قرية و/112/ مزرعة أي /244/ قرية ومزرعة.

**** نسبة عمالة الأطفال العرب السوريين بالجولان المحتل*** :

حسب قانون الكيان الإسرائيلي لا يحق للأطفال من هم دون سن /15/ عام العمل ويفرض عليهم متابعة دراستهم في حين أن هذا القانون لا يطبق على أطفال الجولان حيث أن نسبة كبيرة من أطفال الجولان تركوا المدارس والتعليم والتحقوا بأعمال البناء والزراعة وهم تحت السن القانوني للعمل نتيجة الوضع الاقتصادي والمادي ويعملون في المعامل الإسرائيلية مثل / الأحذية ولف التفاح / والمنتزهات الإسرائيلية خاصة منتجع جبل الشيخ.

- تشغيل الأطفال العرب السوريين وهو ما يخالف أحكام اتفاقيتي العمل الدوليتين رقم (138) لعام 1973 ورقم (182) لعام 1999 المتعلقتين بالحد الأدنى لسن الاستخدام والقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، وأحكام المادتين 32و 36 من اتفاقية حقوق الطفل ، ويحصل هؤلاء على نصف الأجر، وكذلك الأمر بالنسبة للنساء والفتيات.

3- عدم المساواة في فرض الضرائب بين أصحاب العمل السوريين وأصحاب العمل الإسرائيليين من خلال فرض ضرائب باهظة بحق أصحاب العمل العرب السوريين:

- عملت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى انتهاج سياسة ضريبية لاطاقة للعرب السوريين في الجولان المحتل على تحملها وأهم الضرائب المفروضة على المواطنين السوريين:

- ضريبة الدخل المرتفعة.

ضريبة صندوق المرض والمشافي والمراكز الصحية علماً أن سلطات الاحتلال لم تقم بإنشاء أي مركز صحي أو مشفى في القرى العربية في الجولان المحتل.

- ضريبة القيمة المضافة.
- ضريبة التأمين الوطني.
- ضريبة المجلس المحلي.
- ضريبة الإعلام (الإذاعة والتلفزيون)

***** أما في المجال الثقافي والآثار في الجولان:***

تقوم السلطات الإسرائيلية بالتنقيب عن الآثار في الجولان وتنسب تلك الآثار والمواقع الأثرية إلى ما يسمى التاريخ اليهودي في الجولان وبتاريخ 2011/12/19 عقد مؤتمر للآثار في مستوطنة كتسرين الإسرائيلية وسط الجولان المحتل وهو الثاني من نوعه حول الآثار في الجولان المحتل وحضر هذا المؤتمر حوالي /300/ مشارك من أنحاء إسرائيل وخارجها وتم التركيز فيه على نسب تلك الآثار إلى اليهود وهو أمر لا أساس علمياً له..

- إن هؤلاء المواطنين العرب السوريين وجميع أهالي الجولان المحتل ينتظرون اليوم الذي تزول فيه الانتهاكات لحقوقهم بالدرجة الأولى.
- إنهاء الاحتلال بحد ذاته والممارسات القمعية التي تمارسها سلطات الاحتلال التي تنافي كل الأعراف الإنسانية والقرارات الدولية والحل السياسي هو إنهاء هذا الاحتلال.
- إن للمنظمات الدولية ومنها منظمة العمل الدولية دور فعال في التخفيف من معاناة المواطنين العرب السوريين.

ويضاف إلى ذلك الاستمرار باعتقال وأسر العمال العرب السوريين وإساءة معاملتهم مخالفة بذلك كل الأعراف والقوانين الدولية بهذا الشأن، مما أدى إلى وجود حالة من عدم الشعور بالأمان لدى العمال العرب في عملهم وأثناء تنقلهم خوفاً من إمكانية تعرضهم للاعتقال أو التوقيف . ومن الشواهد الحية على هذه الممارسات :

- إن سلطات الاحتلال تمعن في سياستها الرامية إلى قطع جميع أشكال الاتصال والزيارات بين الأسر السورية التي قطعت أوصالها نتيجة للاحتلال الإسرائيلي حيث ما تزال

السلطات الإسرائيلية مستمرة في مصادرة الهويات السورية الممنوحة لطلاب الجولان الدارسين في الجامعات السورية لدى عودتهم إلى ديارهم

- إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي مافتئت تمارس أعمال التهجير القسري والاستيلاء على الممتلكات الخاصة بالمواطنين السوريين في الجولان ومصادرة أراضيهم وتوسيع المستوطنات غير الشرعية في الجولان المحتل ، وتعتبر هذه المستوطنات انتهاكا جسيما لاتفاقية جنيف الرابعة وعائقا مستمرا أمام تحقيق السلام في المنطقة .

كما أنها تقوم بممارسات غير إنسانية بحق المواطنين العرب السوريين أهمها :

- قيام سلطات الاحتلال باستخدام المعتقلين لإجراء التجارب الطبية وإهمالهم صحياً وتعتبرهم إرهابيين ومجرمين وليس معتقلين ، وتمارس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية أبشع أنواع التعذيب بحق الأسرى والمعتقلين من أبناء الجولان لإرغامهم على الاعتراف بما لم يرتكبونه . ومن الأساليب المستخدمة حقن أجساد الأسرى (بفيروسات) مرضية قد تؤدي بحياتهم أو تصيبهم بالأمراض والعاهات.

- استمرار سلطات الاحتلال في ممارسة الضغوط على المواطنين العرب السوريين في الجولان السوري المحتل قبل مجيئهم لزيارة أقاربهم في الوطن الأم سورية وتواصل الضغط عليهم لأشهر عديدة بعد عودتهم إلى قراهم المحتلة، حيث يقضون أشهر عدة في الذهاب والقدوم إلى المقرات الأمنية لدرجة أن الطلاب حينما يأتون للزيارة لا يعودون إلا بعد انتهاء دراستهم في سورية، لأن المراجعات الأمنية المستمرة غالباً ما تؤخرهم عن امتحاناتهم في السنة القادمة، وهكذا تتعمد إسرائيل تطبيق سياسة تجهيل المواطنين العرب السوريين في الجولان السوري المحتل.

وكل ما أوردناه، وإن كان لا يمثل إلا الجزء اليسير من المعاناة، إلا أنه يعكس حقيقة مخالفة إسرائيل لجميع اتفاقيات العمل الدولية بعدم تطبيقها على العمال العرب السوريين في الجولان السوري المحتل .

وعلى ضوء ما سبق لم تعد تصريحات قادة إسرائيل ونواياهم المخالفة للقوانين والشرائع الدولية بمنأى عن مسامع العالم والقوى الدولية، ولكن ما هو مؤسف ومستغرب أن لا تلقى هذه التصريحات رداً مناسباً يدحضها ويدينها ، وعجز المنظمات الدولية عن تطبيق أبسط قراراتها بإدانة الانتهاكات اللامتناهية بحق المواطنين العرب السوريين في الجولان السوري المحتل .

- لقد أصبح جلياً أن إسرائيل ، من خلال ممارساتها ، لا تريد السلام الحقيقي، السلام العادل والشامل بل تريد الجمع بين السلام الذي يخدم أطماعها والاحتلال الذي يوفر لها السيطرة على الجولان السوري المحتل، وبقية الأراضي العربية المحتلة .

- في مقابل كل ما سبق نرى أن سورية تسير في نهج السلام الذي ينطلق من قرارات الشرعية الدولية ومجلس الأمن /242، 338، 425/ التي تستند على مبدأ الأرض مقابل

السلام، وبما يكفل انسحاب إسرائيل التام من كامل الجولان العربي السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران عام 1967 ومن بقية الأراضي العربية المحتلة .

خامساً : سياسات الاعتقال والسجن والتعذيب

يعاني العمال العرب من أبشع وأفظع المعاملات الوحشية وأساليب القهر، والأوضاع الصحية والنفسية الصعبة والرديئة وسوء التغذية كما يتعرض العمال العرب السوريون في الجولان المحتل للقمع والاعتقال والسجن والإقامة الجبرية بسبب مواقفهم الوطنية المناهضة للاحتلال مع بقية المواطنين في الجولان وتفرض عليهم غرامات باهظة تحت مسميات مختلفة كالأسباب الأمنية وكثيراً منهم يقبعون الآن في سجون الاحتلال وبأحكام سجن طويلة تصل إلى /27/ سنة سجن فعلي. ومعظم هؤلاء المعتقلين يعانون من أمراض مزمنة ناتجة عن السجن حيث تمعن إدارة السجون بحرمانهم من الرعاية الطبية الحقيقية، وبالإهمال المتكرر والمماطلة بتقديم العلاج وعدم إجراء العمليات الجراحية اللازمة لهم والاكتفاء بعلاج جميع الأمراض بحبوب المسكنات. علاوة على ذلك يتعرض المعتقلون العرب في السجون الإسرائيلية لأقسى أنواع التعذيب الجسدي والنفسي وتستخدم إدارة السجون أساليب منهجية عنيفة لاستهدافهم من الناحية المعنوية. فضلاً عن الصعوبات والعقبات التي تفرضها سلطات الاحتلال عند محاولة ذويهم زيارتهم في السجون البعيدة عن مكان إقامتهم. والجدير ذكره أنه لا يخلو بيت أو أسرة في الجولان السوري المحتل إلا وأحد أفرادها أسير أو معتقل داخل سجون ومعتقلات إسرائيل حتى لم يفلت من ذلك الأطفال.

سادساً : المقترحات :

1- دعوة منظمة العمل الدولية إلى إصدار قرار جديد يتضمن إلزام إسرائيل بتأمين شروط وظروف العمل اللائق واحترام اتفاقيات العمل الدولية التي تضمن حقوق العمال وأصحاب العمل في الجولان السوري المحتل وتطبيق برنامج منظمة العمل الدولية الخاص بهذا الشأن.

2- إدراج إسرائيل ضمن قائمة الدول التي تخالف مبادئ ودستور واتفاقيات منظمة العمل الدولية في الجولان السوري المحتل، وذلك في جدول أعمال المؤتمر السنوي لمنظمة العمل الدولية القادم المقرر عقده في جنيف حزيران 2013.

3- عقد اجتماع خاص مع السيد مدير عام منظمة العمل الدولية لمناقشة أسباب عدم مناقشة مقترحاتنا السابقة ومبررات عدم الأخذ بها رغم استمرار الاحتلال الإسرائيلي لأراضي الجولان السوري المحتل والتأكيد عليها في كل مرة تأتي لجنة الحقائق إلى سورية للتأكيد على مضمون تقاريرنا السابقة.

4- عقد جلسة خاصة مع المعنيين في المنظمة لتطبيق برامج خاصة بالحماية الاجتماعية تؤمن الحماية للعمال في الجولان السوري المحتل والأراضي العربية المحتلة الأخرى وفقاً لمعايير العمل الدولية وإعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل حيث أن

الحديث عن الحماية الاجتماعية للعمال السوريين في الجولان العربي السوري المحتل بات كالحديث عن رفاهية مفرطة مقارنة مع ما ذكر من الانتهاكات الاسرائيلية ضدهم.

5- اتخاذ المنظمة إجراءات فعالة تؤمن حماية العمال في الجولان السوري المحتل، وفقاً للمعايير الدولية وإعلان منظمة العمل الدولية 1998 بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل

6-تقديم الدعم اللازم للمواطنين السوريين لإقامة مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر في الجولان السوري المحتل تهدف إلى تمكين المواطنين العرب السوريين من توفير مستوى معيشة يليق بكرامتهم الإنسانية.

7- الطلب إلى المنظمات والهيئات الدولية والدول المانحة تقديم المساعدات الفنية والمالية لدعم المنشآت الاقتصادية والصناعية والزراعية لأبناء الجولان العربي السوري المحتل، ودعم قدرات أصحاب الأعمال منهم على تطوير منشآتهم الصناعية، ومشاريعهم الزراعية ليتسنى لهم تجاوز آثار ومخلفات الاحتلال العسكري والاستيطان الإسرائيلي منذ أكثر من نصف قرن .

8- تشكيل لجنة دائمة تنبثق عن مؤتمر العمل الدولي لمتابعة أوضاع العمال العرب في الجولان السوري المحتل وبقية الأراضي العربية المحتلة، والعمل على حمايتهم وتنمية قدراتهم وتوفير الدعم التقني اللازم لهم، بما في ذلك تعيين مندوب دائم لمتابعة أوضاعهم على أرض الواقع .

9- تقديم معونات فنية لتنفيذ برامج الحماية وتنمية الموارد البشرية للعمال العرب في الجولان السوري المحتل، من حيث التدريب والتأهيل المهني، ودعم المؤسسات الاجتماعية للنهوض بأوضاع المرأة العاملة وتشغيل المعوقين، وإعادة تدريبهم وفق احتياجاتهم الفعلية عبر إقامة دورات وندوات بهذا الخصوص للمواطنين السوريين في الجولان المحتل بالتعاون والتنسيق مع المنظمات والوكالات الدولية المتخصصة.

10- التأكيد على ضرورة تشكيل لجنة من المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية، لدراسة التقرير السنوي للمدير العام، المتعلق بأوضاع العمال العرب في الجولان العربي السوري المحتل ، طالما بقي الاحتلال الإسرائيلي قائماً عليه، نظراً لكون هذا الموضوع لا يقل أهمية عن المواضيع التي يشكل المؤتمر العام لها لجان فنية لدراستها على انفراد، الأمر الذي أثبت جدواه في اللجنة التي شكلها المؤتمر لدراسة مسألة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا سابقاً.

11- دعوة إسرائيل للسماح لمنظمة الهلال الأحمر العربي السوري بإنشاء مستشفى يديره أبناء الجولان العرب السوريون لغرض الوفاء بالحاجات الطبية لأبناء الجولان ، وذلك انسجاماً مع ما تم الالتزام به خلال المؤتمر الدبلوماسي الذي عقد في جنيف عام 2006 لوضع البروتوكول الإضافي الثالث لاتفاقيات جنيف لعام 1949.

ولابد في نهاية هذا العرض أن نؤكد أن المشكلة لا تكمن في التوصيف فقط وإظهار جوانب المعاناة التي تتصف بها أوضاع العمال العرب السوريين في الجولان السوري المحتل المتردية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً، بل هي – أي المشكلة – تتلخص في السؤال التالي والذي نؤكد عليه دائماً في كل تقرير نرفعه إليكم:

ماذا بعد هذا التوصيف الذي مهما بلغت دقته لا يغير وحده حقيقة الأوضاع اللاانسانية لمواطني الجولان السوري المحتل؟ وما هي الإجراءات العملية التي ستتخذها المنظمة باعتبارها الجهة التي ترعى حماية شؤون العمل والعمال في العالم ؟

لذا فإن على منظمة العمل الدولية أن تضع إسرائيل على لائحة الدول التي تخالف اتفاقيات العمل الدولية وخاصة اتفاقيات العمل الثمانية الأساسية المعنية بحقوق الإنسان، إضافة لتسليط الضوء على ذلك والتأكيد على ذلك أمام المؤتمر العام للمنظمة ودعوة إسرائيل لتطبيق هذه الاتفاقيات على العمال السوريين في الجولان السوري المحتل .

وفيما يلي قائمة بأسماء المعتقلين من أبناء الجولان السوريين في سجون الاحتلال :

الرقم	الاسم والشهرة	تاريخ الميلاد	القرية	تاريخ الاعتقال	
-1	شام كمال شمس	1982	بقعاثا	2003/3/31	13 عام
-2	حسين علي الخطيب	1984	الغجر	2003/9/1	11عام و 6 أشهر
-3	أحمد جميل كهموز	1981	الغجر	2006/8/1	14عام
-4	يوسف سعيد كهموز	1984	الغجر	2006/8/1	12 عام
-5	إياد جميل الجوهري	1974	مجدل شمس	2012/6/28	5 أعوام
-6	ماجد فرحان شاعر	1983	مجدل شمس	2010/2/17	3 أعوام
-7	فرحان ماجد شاعر	1952	مجدل شمس	2013/2/17	5.5 أعوام
-8	عماد سامي بنوت		مجدل شمس	2012	عشرة أشهر
-9	وجدي نسيب فرحات		بقعا	2012	أربعة عشر شهراً

القسم الثالث

تأثيرات الاحتلال والعدوان الإسرائيلي

على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعلى قطاع العمل

فى الجنوب اللبنانـــى 2012

تأثيرات الاحتلال والعدوان الإسرائيلي

على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجنوب اللبنانـــي (2012)

للحروب ما بعدها على الدول ومن بين نتائجها تفاقم الفقر وتقلص فرص التنمية بشكل عام والخوف المستمر من احتمال لاستئناف الحرب والاعتداءات والاقتتال كما تبين التجارب . وفي هذه الأجواء يستمر لبنان في عدم تمكنه رسم برامج للتنمية والتي تعد الخطوة الأولى في معالجة الأزمات في المناطق غير المستقرة كما هو الحال في لبنان ... ومن هذا المنطلق .

فإن البيانات المتوفرة لدي مكتب العمل العربي تؤكد على استمرار السياسات العدوانية الإسرائيلية على غرار ما تضمنتها التقارير السابقة والتي يمكن التعرض لها بإيجاز على النحو التالي :

1- يشكل العاملون فى المنطقة الحدودية حوالى 29% من مجموع السكان المقيمين ومتوسط الأعمار يصل إلى 39 عاما وقد يرتفع إلى بعض الحالات ليصل إلى 43 عاما.

2- يشكل العاملون الذين هم بمستوى تعليم ابتدائي وما دون نسبة 42% من مجموع القوى العاملة الفعلية . ويعود السبب إلى المستويات التعليمية الدنيا وإلى كثافة التسرب المدرسي خلال فترة الاحتلال ولاسيما التجنيد الإجباري الذى خضع له أغلبية الشباب فى تلك المنطقة ، كما يمثل الجامعيون 11% من مجموع العاملين ، والمهنيون يقدرون بنحو 8%.

3- أما علاقة العمل بصلة القرابة نجد أن 73% من الأميين هم على صلة قرابة بصاحب عملهم فى حين أن هذه النسبة تنخفض إلى 28% عند الذين هم بمستوى جامعي .

4- من حيث الاستخدام على مستوى القطاعات نجد أن القطاع الخاص يستوعب 46% من العمالة.

- القطاع غير المنظم يستوعب 36% من العمالة.
- القطاع العام يشكل 17% من العمالة.
- القطاع المختلط (رأسمال خاص وعام) يمثل 0.3% من العمالة.
- يشكل الزراعيون والعمال المهرة فى الصيد والزراعة نسبة 25%.

و17% هم أجراء فى المكاتب والمنشآت الاقتصادية والخاصة.

و9 % سائقو وسائل النقل والآلات.

و8 % حرفيون وعمال المناجم.

- العاملون فى القطاع العام يتوزعون وفقا لما يلي :-

39% مدرسون رسميون .

15% عسكريون.

12% عاملون فى الخدمات غير المباشرة.

9 % موظفون فى الإدارات العامة والبلديات.

- العاملون فى القطاع عير المنظم يتوزعون وفقا لما يلي :-

28% حرفيون وعمال بناء .

15% مزارعون وعمال مهرة فى الزراعة والصيد.

13% أجراء فى مكاتب المنشآت الاقتصادية.

8 % سائقو وسائل النقل الإدارات .

- ويعتبر 5% من القوى العاملة الفعلية هم أصحاب حيازات أو مؤسسات حرفية تستخدم أقل من 10 أشخاص و 4% هم أجراء و5% هم أفراد الأسر الذين يساعدون ذويهم فى الأعمال الزراعية.

5- ديمومة العمل :

أن نسبة 55% من مجموع العاملين يمارسون عملا بصفة منتظمة كما أن الذين لديهم عملا موسميا أو متقطعا أو ظرفيا تبلغ نسبتهم 41% من مجموع العاملين وتعتبر هذه النسبة أساس البطالة الموسمية المنتشرة فى هذه المنطقة ويبلغ عدد ساعات العمل الأسبوعية حوالي 41 ساعة.

ويتراوح متوسط الدخل الشهرى للعاملين بدوام كامل ما بين 120 – 230 دولار أمريكى.

6- البطـــالـــة :

تتراوح نسبة البطالة ما بين 10.4% إلى 15.5% حسب الأعمال والأنشطة فى كل قطاع وحسب توتر الأوضاع الأمنية أو هدوئها .

وتشكل معدلات البطالة عند النساء حوالى 20%.

وأسباب البطالة فى تلك المنطقة تعود إلى :-

- الأوضاع الأمنية المتوترة فى تلك المنطقة.
- إنهاء عقود العمل.
- أقفال المؤسسات بسبب ظرف اقتصادي رديء.

- النزاع مع أصحاب العمل.
- ظروف عمل صعبة وغير لائقة.
- تدني مستوى الأجور.
- أسباب صحية وعائلية غير مستقرة أدت إلى البطالة.

7- أهم المشاكل التى تعانى منها المنطقة هى :

- صعوبة التنقل بين القرى بسبب انعدام التنقل الداخلي وبسبب الحفر الموجودة فى الطرقات.
- انقطاع شبه دائم للمياه.
- تقنين كهربائي صعب للغابة
- عدم وجود تصريف للمنتجات الزراعية وخاصة زيت الزيتون.
- عدم توافر الطرق الزراعية.
- عدم فرز للأراضي لتحديد ملكية العقارات الخاصة
- تدني مستوى المدرسة الرسمية.
- عدم وجود المستشفيات والمستوصفات وعيادات الأطباء بشكل كاف.
- الخوف الدائم من الاعتداءات الإسرائيلية الذي يؤدى إلى تعطيل احتياجات ومتطلبات الحياة فى المناطق المحتلة .

◘ ◘ ◘

ابيدش

ط/ عبد المنعم